



Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/TRANS/1999/IG.1/4/Rev.1  
8 February 1999  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

لجنة النقل

الدورة الأولى

١٠-٩ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩

بيروت

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA  
15 FEBRUARY 1999  
SESSION 1999  
DOCUMENT SECTION

الخطة متوسطة الأجل لبرنامج الإسكوا في النقل  
للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

إن البرنامج الفرعي ٤-١٨ هو جزء من البرنامج ١٨ والمتصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا الذي تضمنته الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ كما نصحتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

## البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

يتمثل الاتجاه العام للبرنامج في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، وتشجيع التعاون وتنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي، وزيادة الوعي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية للتنمية.

وولاية البرنامج مستمدّة من قرار مجلس الأقليميات الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٨١٨ (٥٥-٦٩)، اللذين حددت وعدلت بموجبهما صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وأمانة اللجنة هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج.

وفي تنفيذ البرنامج ستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحديد وتصميم النهج المتعدد التخصصات للتعاون الإقليمي في سياق أولويات وبرامج دولها الأعضاء، مراعية في ذلك تطلعات مؤسسات المجتمع المدني.

ومن المتوقع أن تتکالل جهود اللجنة خلال الفترة المشتملة بالخطة بالمنجزات التالية:

(أ) جعل اللجنة المصدر الرئيسي للإحصاءات والمعلومات في المنطقة وذلك بتطوير قواعد البيانات وشبكات المعلومات ذات الصلة بعمل اللجنة والمستعملين النهائيين؛

(ب) زيادة تفهم التنمية البشرية المستدامة بتحديد الأولويات ووضع الخطط والقيام بالأنشطة المتعلقة بذلك؛

(ج) تحسين إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال الطاقة وزيادة استخدام الموارد المتتجدة للطاقة؛

(د) تطوير دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا باعتبارها المنشط والمحلل الإقليميين للتنمية من خلال مساعدتها للدول الأعضاء على مواجهة آثار التغيرات الإقليمية والعالمية؛

(هـ) زيادة التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مواعيدهما القواعد والمعايير والأنظمة والتعريف ذات الصلة وفي اعتماد الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة؛

(و) تعزيز وتوسيع الآليات الإقليمية القائمة للتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية؛

(ز) تقديم المساعدة الفعالة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ولا سيما اليمن الذي هو أقل البلدان نمواً في المنطقة.

## **البرنامج الفرعى ٤-١٨: تنسيق السياسات ومواءمة قواعد وأنظمة التنمية القطاعية**

التعاون الاقتصادي الإقليمي، في سياق الثقافة والبيئة الاقتصادية العالميين السائدين، يقوم، في جزء منه، على مواءمة المعايير والقواعد والأنظمة على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة الآثار المترتبة على المعاهدات والاتفاقيات والمعايير العالمية. وتكتسي مواءمة المعايير الإقليمية أهمية خاصة في مجالات النقل والصناعة والتكنولوجيا.

وسيركز هذا البرنامج الفرعى، الذي تنفذه شعبة المسائل والسياسات القطاعية، على أربعة مجالات هي: النقل والصناعة والزراعة والتكنولوجيا.

وفيها يلي الأهداف في هذه المجالات:

(أ) **النقل:** تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء على أساس تحسين عمليات النقل وسياسات الهيئات الأساسية، فضلاً عن مواءمة المعايير واعتماد نظم قانونية لإزالة الحواجز التي تحول دون تبسيط وتحرير عمليات النقل عبر الحدود وحركة النقل العابر؛

(ب) **الصناعة:** تحسين القدرة على التفاف للصناعات القائمة وذلك من خلال تطوير المهارات والسياسات وتعزيز التنسيق وإقامة الشبكات فيما بين مؤسسات الدعم الوطنية والإقليمية وتمكين الصناعات من الاستجابة لمتطلبات المعايير والقواعد والأنظمة الإقليمية والدولية؛

(ج) **الزراعة:** تحديد وتعزيز الاستراتيجيات والممارسات الزراعية المناسبة من حيث الإدارة الزراعية وحفظ الموارد وبناء المؤسسات وتحديد المجالات التي تتطلب مواءمة السياسات والأنظمة والقواعد المتعلقة بالزراعة بغية تطوير الإمكانيات الزراعية للدول الأعضاء؛

(د) **التكنولوجيا:** تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال السياسة المتعلقة بالتقنيات والنقل الفعال للتكنولوجيا، وتعزيز قدراتها التكنولوجية، وتشجيع أنشطة البحث والتطوير وربطها بشبكات وإقامة صلات بينها وبين قطاعات الإنتاج.